فوضى إنشائية تخنق العاصمة الرياض



في دليل جديد يجسد غياب التخطيط المسبق وضعف الآليات الرقابية قبل بدء المشاريع، وهو ما يعكس عجز الجهات الرسمية عن فرض معايير الاستدامة منذ البداية، وتحول أحياء العاصمة إلى بؤر للتلوث والأتربة بفعل غياب الإشراف.

وأوضح مدير فرع المركز بالرياض، فواز آل مجّثل، أن هذه المخالفات جرى توثيقها خلال حملة رقابية انطلقت منذ شهر فبراير الماضي بالتعاون مع الهيئة الملكية لمدينة الرياض والأمانة، ونُفذت خلالها أكثر من ثلاثة آلاف جولة ميدانية، وهو تحرك متأخر يبرهن على أن الجهات الحكومية لم تتحرك إلا بعد أن تحولت الانبعاثات والأتربة إلى أزمة تؤرق حياة السكان وتستدعي الاستنفار الإسعافي.

وكشف حجم المخالفات المرصودة عن تراخي الهيئات المشرفة في إلزام المشاريع بتركيب أجهزة قياس جودة الهواء، ورش مثبطات الغبار، وتغطية شاحنات النقل، مما يكشف فجوة واسعة بين القوانين الحبرية المنشورة في "الدليل الإجرائي" وبين غياب التطبيق الفعلي على الأرض من قِبل الهيئات المسؤولية عن جودة الحياة الحضرية.

وأشار آل مجّثل إلى أن رصد هذه التجاوزات لم يأتِ بناء على استباقية حكومية، بل استنادا إلى تدهور مؤشرات محطات الرصد، وتدفق بلاغات الشكاوى والاستغاثة من المواطنين القاطنين في الأحياء المجاورة للمشاريع، مما يوضح أن المواطن بات هو المراقب الفعلي في ظل غياب المتابعة الدورية الفعالة من قبل السلطات.

ورغم زعم المركز استجابة المواقع لاحقا لتطبيق الاشتراطات، إلا أن اضطرار السلطات للمتابعة على مدار الساعة وإصدار هذه الغرامات المليونية يفضحان هشاشة المنظومة التنظيمية وفشلها في إيجاد بيئة عمرانية صحية، مما يضع الشعارات الرسمية حول "الاستدامة" و"رفاهية العاصمة" في مواجهة مباشرة مع واقع بيئي مأزوم.